

ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بين التحديات الاجتماعية والانعكاسات الأمنية: نحو فهم مزدوج للمعضلة.

The Phenomenon of Foreign Terrorist Fighters' Return between Social Challenges and Security Implications: Towards a Dual Understanding of the Dilemma.



فاطمة اودينة*1

1 جامعة الجزائر 3، (الجزائر)،

مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع و الآفاق

universitealger33@gmail.com

أ.د سالم برقوق 2

2 جامعة الجزائر 3، (الجزائر)،

berkouksalem11@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/11/30

تاريخ الارسال: 2025/09/27

ملخص

تُشكل ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أحد أخطر التحديات البنيوية التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد النزاعات، إذ تتقاطع فيها أبعاداً أمنية تتصل بتهديدات العنف، وتنامي الخلايا النائمة، وتسرب الخبرات القتالية، مع أبعاد اجتماعية تتمثل في تعقّد مسارات الإدماج وتنامي الرفض المجتمعي للعائدين. وينطلق هذا المقال من مقاربة مزدوجة تسعى إلى الإحاطة الشاملة بالظاهرة: بُعد اجتماعي يركّز على ديناميات التفكك المجتمعي وأزمات الهوية والانتماء، وبُعد أمني يسلط الضوء على مخاطر انتقال التقنيات الإرهابية العابرة للحدود وتوسّع الشبكات التنظيمية. وتبرز أهمية هذه المقاربة في قدرتها على سدّ فجوة بحثية قائمة من خلال تقديم رؤية متكاملة توازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: عودة المقاتلين الأجانب؛ التحديات الاجتماعية؛ الانعكاسات الأمنية؛ إعادة الإدماج؛ السياسات الوقائية؛ التعاون الدولي؛ الظاهرة الإرهابية.

Abstract:

The return of foreign terrorist fighters poses a serious post-conflict challenge, combining security threats such as violence, sleeper cells, and the spread of combat expertise with social difficulties related to reintegration and public rejection. The article adopts a dual approach that examines both social factors—community fragmentation and identity crises—and security risks linked to cross-border terrorist networks and techniques. This integrated perspective aims to bridge a research gap by balancing security needs with social stability requirements.

Keywords: Foreign terrorist fighters; social challenges; security implications; reintegration; preventive policies; international cooperation; terrorism phenomenon

*المؤلف المرسل: فاطمة اودينة

مقدمة:

تُعدّ مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إحدى أكثر القضايا الأمنية والاجتماعية إلحاحًا في المجتمعات المعاصرة، لما تنطوي عليه من تهديدات مباشرة للاستقرار الداخلي وما تطرحه من إشكالات متشابكة تتعلق بآليات الرقابة الأمنية وإعادة الإدماج المجتمعي. وتتزايد خطورة هذه الظاهرة في ظل التحولات الجيوسياسية التي عرفتتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عقب انحسار تنظيم "داعش" وتراجع نشاط الجماعات المتطرفة في مناطق النزاع التقليدية.

ويأتي اختيار هذا الموضوع استجابةً لحاجة علمية وعملية لفهم إشكالية مزدوجة تتجاوز البُعد الأمني المحض لتشمل بُعدًا اجتماعيًا عميقًا مرتبطًا بالهوية والانتماء وإعادة التأهيل. كما أنّ محدودية الدراسات التي تدمج بين التحليل الأمني والاجتماعي لهذه الظاهرة تستدعي سدّ الفجوة المعرفية القائمة.

وتحدد الإشكالية المركزية في التساؤل التالي: كيف يمكن للدول إدارة ملف عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بما يحقق التوازن بين ضرورات الأمن ومتطلبات الإدماج الاجتماعي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، يعتمد المقال منهج التحليل المزدوج على النحو الآتي:

• البعد الأمني: عبر دراسة التهديدات الأمنية والاستخباراتية المترتبة على الظاهرة.

• البعد الاجتماعي: من خلال تحليل انعكاساتها على الأسر والمجتمعات المحلية وآليات الإدماج وإعادة التأهيل.

وتنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات أساسية:

1. إن غياب سياسات فعّالة للإدماج الاجتماعي يزيد من احتمالات عودة المقاتلين إلى النشاط الإرهابي.

2. إن الاختصار على المقاربة الأمنية لا يكفي لمعالجة الظاهرة، بل يجب أن يُستكمل بمقاربات اجتماعية وثقافية متوازنة.

3. إن التعاون الدولي والإقليمي يُعدّ عنصرًا حاسمًا للحد من تداعيات هذه الظاهرة.

كما يشكل تحديد الأهداف بدقة خطوة جوهرية لضبط المسار البحثي وتوضيح الغايات العلمية ضمن إطار منهجي متماسك. وفي سياق دراسة هذه الظاهرة، تبرز أهمية صياغة أهداف واضحة تزاوج بين الجانب النظري والتطبيقي وتربط الإشكالية بالحلول الممكنة، بما يتيح بناء سياسات أكثر واقعية وفاعلية. ويتمحور الهدف الأساسي للدراسة حول تقديم تحليل معمّق للظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من زاويتين متكاملتين:

• الزاوية الأمنية: بما تتضمنه من مخاطر تتعلق بعودة الإرهاب المحلي وتوسّع شبكات التجنيد.

- الزاوية الاجتماعية: بما تحمله من تحديات مرتبطة بإعادة إدماج العائدين وتأثيراتهم في النسيج الأسري والمجتمعي.

ويؤقر هذا التحليل المزدوج رؤية متوازنة للظاهرة بعيداً عن القراءات الأحادية أو الأحكام المسبقة. أما الهدف الثاني فيتمثل في الكشف عن العقبات الفعلية التي تواجه الدول في إدارة ملف العائدين، سواء ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والقانونية، أو ما ارتبط بالقدرات المؤسسية والأمنية المحدودة، أو ما تعلق بالرفض المجتمعي وصعوبات إعادة التأهيل، وهي تحديات رئيسية لفهم تعثر السياسات الحالية. ويعتمد المقال إطاراً نظرياً يُعرف بالمقاتلين الأجانب وفق الأدبيات القانونية والسياسية، مع تتبع تطور الظاهرة منذ بداياتها في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي وصولاً إلى العراق وسوريا بعد عام 2011، مبرزاً العوامل السياسية والأيدولوجية والاقتصادية التي أسهمت في تضخم أعدادهم والتحويلات التي طرأت على أنماط التجنيد ودوافع الالتحاق بمناطق النزاع.

كما تنتقل الدراسة إلى التعرض للأبعاد الاجتماعية للظاهرة بتحليل انعكاساتها على الأسر التي تواجه الوصم وفقدان الثقة، وعلى المجتمعات المحلية التي تعاني من صعوبات في إعادة الإدماج والتأهيل، مع التطرق إلى قضايا الهوية والانتماء والآثار النفسية على النساء والأطفال، إضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بالموازنة بين مقتضيات العدالة الجنائية واحترام حقوق الإنسان.

وفي المقابل، يناقش المقال التداعيات الأمنية والتحديات الميدانية الناجمة عن عودة المقاتلين، بما في ذلك احتمالية تشكيل خلايا نائمة، ونقل الخبرات القتالية، وتوسيع دائرة التطرف عبر الفضاء الرقمي، فضلاً عن إبراز صعوبات الأجهزة الأمنية في التتبع والملاحقة وضعف التشريعات وصعوبة إثبات الجرائم خارج الحدود الوطنية.

ويختتم المقال بطرح مقاربة تكاملية توائم بين متطلبات الأمن القومي وحاجات الإدماج الاجتماعي عبر تعزيز الأطر التشريعية، وتطوير برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وتفعيل التعاون الدولي والإقليمي، بما يحقق توازناً فعلياً بين حماية الأمن الوطني وضمان الاستقرار المجتمعي.

1. الإطار النظري للظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تحليل ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يقتضي في المقام الأول الوقوف على الإطار النظري المؤطر للمفاهيم الأساسية، واستعراض الخلفية التاريخية لمسار تشكّل هذه الظاهرة، إلى جانب تحديد العوامل التي دفعت آلاف الأفراد إلى مغادرة أوطانهم والانخراط في مناطق النزاعات المسلحة. ويُعد هذا المدخل النظري خطوة محورية لفهم ما يترتب لاحقاً من أبعاد أمنية واجتماعية، إذ يكشف عن الكيفية التي تبلورت بها هذه الظاهرة على امتداد الزمن، وعن دور المتغيرات السياسية والأيدولوجية والتكنولوجية في تغذيتها وتعقيدها (Hegghammer, 2010).

2.1 تعريف

المقاتلين

الأجانب.

عرّفت الأمم المتحدة المقاتلين الأجانب بأنهم «الأشخاص الذين يغادرون دولتهم الأصلية إلى دولة أخرى بقصد المشاركة في أنشطة قتالية أو إرهابية» (United Nations, 2015)، وهو تعريف يؤكد الطبيعة العابرة للحدود لهذه الظاهرة ويعكس التهديد المباشر الذي تمثله على الأمن العالمي. كما أن الأدبيات الأكاديمية لا تتفق على تعريف موحد للمفهوم؛ فبينما يركّز بعض الباحثين على البعد الأيديولوجي والديني، يلفت آخرون إلى أنّ الدوافع قد تكون سياسية أو اقتصادية أو شخصية، مثل السعي وراء هوية جديدة أو الشعور بالانتماء (Malet, 2013) هذه التباين المفاهيمي لا يُعدّ مجرد نقاش نظري بل هو عنصر عملي يؤثر مباشرة في صياغة الاستراتيجيات الأمنية والجنائية لدى الدول.

وقد تعزز هذا المفهوم بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عندما تم التوصل إلى اتفاق بشأن قرار مجلس الأمن رقم 2178، الذي اعتمده رؤساء الدول بالإجماع يوم الأربعاء 24 سبتمبر 2014 ركز القرار، الذي تقدمت به الولايات المتحدة في المقام الأول، على الأفراد الذين غادروا بلدًا للقتال في صراع في بلد آخر، ووضع أول تعريف للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الوارد في وثيقة قانونية، على النحو التالي:

الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دول إقامتهم أو جنسيتهم لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك فيما يتصل بالصراع المسلح.

13. التطور التاريخي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

تعود الجذور الحديثة للظاهرة إلى الحرب الأفغانية (1979-1989)، حيث شهدت المنطقة تدفق آلاف المقاتلين من دول شتى للمشاركة في ما سُمّي بـ«الجهاد» ضد الاتحاد السوفييتي، وهو ما شكّل أول موجة كبرى من المقاتلين الأجانب في التاريخ المعاصر (Byman & Shapiro, 2014) ثم تركزّ المشهد في البوسنة والشيّشان والعراق بعد عام 2003، ليصل إلى ذروته مع اندلاع النزاع السوري عام 2011، حيث أظهرت تقارير الأمم المتحدة أنّ أكثر من 40 ألف مقاتل أجنبي من 110 دول انخرطوا في هذا الصراع (United Nations, 2017). ويُظهر هذا الامتداد التاريخي أنّ الظاهرة ليست طارئة أو منعزلة، بل هي امتداد لسياقات سياسية ودينية واقتصادية متشابكة.

مع أن مصطلح "المقاتلون الأجانب" نشأ أساسًا كرد فعل على مسألة مغادرة الأفراد لبلدانهم الأصلية للمشاركة في الحرب الأهلية في سوريا، إلا أنه لم يظهر من فراغ. بل يكشف تاريخ المصطلح أنه نتاج أولويتين سياسيتين بالحرب العالمية على الإرهاب. أولاً، الجهود الأحادية من جانب الولايات المتحدة لمراقبة المهاجرين والمسافرين المسلمين "الخارجين عن وطنهم"، أو ما يُسمى "المقاتلين الأجانب المسلمين"، الذين ذهبوا للمشاركة في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، ونزاعات أخرى خلال تلك الفترة.

4.1 دوافع وعوامل التحاق المقاتلين الأجانب.

جاء الجيل الأول من الإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة من بلدان مختلفة، وضمّ مقاتلين إرهابيين أجانب. لم يقتصر على موجة الأفراد الذين استقطبتهم أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي، بل امتدّوا إلى

قدامى المحاربين الذين سافروا إلى الجزائر والصومال وطاجيكستان ويوغوسلافيا السابقة خلال تسعينيات القرن الماضي، ثم إلى العراق وباكستان واليمن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فعلى الرغم من أن الصراع الأفغاني في ثمانينيات القرن الماضي كان يُعتبر في كثير من الأحيان موطنًا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلا أن ما تغير هو حجم المعضلة، حيث يوجد اليوم أكثر من 25 ألف مقاتل إرهابي أجنبي حول العالم. والأهم من ذلك، أن استخدام مصطلح "المقاتل الإرهابي الأجنبي" في سياقات تاريخية سابقة يُدمج الجماعات والفصائل والحركات ذات الأهداف والغايات والأيدولوجيات المختلفة، مما يُخفي التعقيدات الكامنة وراء دوافع القتال الأجنبي في هذه الصراعات شديدة التنوع.

من الآثار المهمة لمفهوم المقاتلين الإرهابيين الأجانب أنه مهد الطريق للدول لتقييد السفر وتعزيز دمج أمن الحدود مع مكافحة الإرهاب. ورغم أن نطاق قوانين المقاتلين الإرهابيين الأجانب يمتد إلى مجالات عديدة قد تؤثر على حقوق الإنسان، إلا أن الاستجابة الأساسية التي سنتها الدول تمثلت في الضغط من أجل تقييد السفر ومراقبة الصارمة عبر الحدود. ويعكس هذا في حد ذاته الأهمية الممنوحة لهذا الجانب من قضية عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2178 و2396. فعلى سبيل المثال، في عام 2015، أقرت حكومة المملكة المتحدة قانون مكافحة الإرهاب والأمن، الذي تضمن

صلاحياتين جديدتين تتعلقان بالسفر لأغراض الإرهاب. تتسم دوافع الانضمام إلى الجماعات الإرهابية بالتعقيد والتعدد، فهي نتاج لتفاعل عوامل أيدولوجية وسياسية واجتماعية وتقنية، لا يمكن حصرها في بعد واحد. فقد أبرزت الدراسات أن الحوافز الأيدولوجية والدينية تأتي في الصدارة، إذ ينظر بعض الأفراد إلى مشاركتهم في النزاعات المسلحة باعتبارها «واجبًا شرعيًا» أو سعيًا لإقامة «الخلافة» المنشودة، وهو ما وقرّ لهذه التنظيمات قدرة تعبئة تستند إلى استغلال الرموز الدينية وتوظيفها (Hegghammer, 2013)

وعلى الصعيد السياسي، ترتبط الدوافع برفض الأنظمة القائمة في دولهم أو بالرغبة في دعم جماعات معارضة في مناطق النزاع، وغالبًا ما يستند ذلك إلى إحساس بالإقصاء السياسي أو بانعدام العدالة، بما يجعل الانضمام للتنظيمات المسلحة في نظر البعض وسيلة لمقاومة «الطغيان» أو الاحتلال (Malet, 2015).

وتبرز كذلك العوامل الاجتماعية والنفسية كعنصر مؤثر، حيث يسعى العديد من الشباب إلى هذه الجماعات طلبًا لهوية جديدة أو بحثًا عن انتماء يمنحهم الاعتراف والشعور بالقوة. وتضاعف الظروف الاقتصادية المتردية والتهميش الاجتماعي وضعف فرص الاندماج من قابلية الأفراد للانجرار نحو خطاب التطرف. (Neumann, 2016)

أما البعد التكنولوجي فقد أصبح ركيزة رئيسية، ولا سيما مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى أدوات أساسية في التجنيد ونشر السرديات المتطرفة، فضلًا عن تيسير التواصل بين

المجنّدين والمستهدفين بعيداً عن الرقابة الأمنية التقليدية (Conway, 2017) وبناءً على تقدم ، فإنّ ظاهرة التحاق المقاتلين الأجانب بالتنظيمات الإرهابية التطرفة تمثل نتاجاً لتفاعل مركّب بين الدوافع الأيديولوجية والسياسية و²البنى الاجتماعية والعوامل التقنية، ما يجعل مواجهتها عملية شديدة التعقيد تتطلب مقاربات شمولية تتجاوز البُعد الأمني وحده

2. الأبعاد الاجتماعية لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

تُعدّ مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم من أبرز القضايا المعقدة على المستويين الإنساني والمجتمعي. فالعودة لا تخص الأفراد وحدهم، بل تمتد لتشمل أسرهم والبيئة الاجتماعية التي تستقبلهم، حيث تتقاطع تحديات متشابكة نفسية واجتماعية وقانونية. ويزداد الأمر صعوبة حين يتعلق بأسر بأكملها تضم نساءً وأطفالاً نشأوا في أجواء النزاعات، مما يثير تساؤلات حول مدى قابليتهم للتأقلم من جديد، وقدرة المجتمع على قبولهم واحتوائهم (Bouzar, 2017).

1.2. أولاً: التأثيرات الأسرية لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

تُثقل كاهل العائلات تبعات انتماء أحد أفرادها إلى الجماعات الإرهابية. فالكثير منها يواجه وصمة اجتماعية ونبتاً علنياً، ما قد يقود إلى عزلة طويلة المدى وربما تورّث عبر الأجيال (Barrett, 2017). كما تعيش هذه الأسر صراعاً داخلياً متواصلاً بين رغبتها في حماية أبنائها العائدين واحتضانهم، وبين مخاوف من المراقبة الأمنية أو احتمال عودتهم إلى السلوك المتطرف. ويؤدي هذا التوتر غالباً إلى أزمات نفسية حادة، خصوصاً لدى الاطفال الذين عايشوا العنف أو نشأوا في بيئات مشبعة بالنزاعات (Cook & Vale, 2018).

2.2. الانعكاسات ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المجتمع المحلي.

في الحقيقة ان الاتساع نطاق التحدي مع انتقاله إلى المستوى المجتمعي إذ يُنظر في الغالب إلى العائدين من المقاتلين الاجانب كخطر قائم ، ما يُضعف الثقة العامة ويُغذي مشاعر الخوف والرفض الجماعي في المجتمعات المستقبلية. هذا المناخ السلبي قد يفاقم عزلة العائدين من ساحات الحرب، ويدفع بعضهم إلى الانغلاق أو حتى إعادة الارتباط بالشبكات

المتطرفة (Renard, 2020). كما يثير الأمر جدلاً حول مدى جاهزية المؤسسات الأمنية والاجتماعية لاستيعاب هذه الفئة، وكيف يمكن التوفيق بين ضمان حقهم في إعادة الاندماج ومتطلبات الأمن الجماعي.

3.2. تحديات الإدماج وإعادة التأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

يُعدّ الإدماج الاجتماعي من أكثر الملفات تعقيداً في هذا السياق. فكثير من الدول تجد صعوبة في إعداد برامج شاملة لإعادة التأهيل تتضمن التعليم والتدريب والدعم النفسي والاجتماعي. كما تظل قضية الأطفال والنساء العائدين من مناطق النزاع مطروحة بالحاح: هل يُعاملون كضحايا للظروف، أم كأطراف مشاركة في أعمال متطرفة؟ (Vidino & Hughes, 2015) وتبين التجارب الدولية أن نجاح عملية الإدماج

يرتبط بمدى قدرة الحكومات والمجتمع المدني على صياغة برامج فردية متكاملة تستجيب لاحتياجات العائدين، وتدعم في الوقت نفسه صمود المجتمع أمام الفكر المتطرف. إن الأبعاد الاجتماعية تكشف بوضوح أن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يمكن اختزالها في إطار أمني بحت، بل هي إشكالية إنسانية ومجتمعية بامتياز، تلقي بظلالها على الأسرة والمجتمع على حد سواء، وتطرح تحديات عميقة تتعلق بالاندماج وإعادة التأهيل. ومن ثم فإن إغفال هذه الأبعاد قد يقود إلى إعادة إنتاج دوائر العنف والتطرف من جديد.

3 الانعكاسات الأمنية والتحديات الميدانية لظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لا تقتصر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على كونها تحدياً اجتماعياً فحسب، بل تمثل بالأساس تهديداً أمنياً مباشراً ومعقداً للدول والمجتمعات. فغالباً ما يعود هؤلاء الأفراد وهم يمتلكون خبرات قتالية متقدمة، ومعرفة تقنية بصناعة المتفجرات، فضلاً عن قدرات في استثمار شبكات التجنيد والدعاية الإلكترونية، ما يرفع احتمالية انخراطهم في أنشطة إرهابية داخلية أو تغذيتهم موجات جديدة من التطرف (Europol, 2020). كما أن الثغرات التشريعية وصعوبة إثبات الجرائم المرتكبة خارج الحدود الوطنية تضاعف من هذه المخاطر، وهو ما يجعل ملف العائدين أولوية قصوى أمام الأجهزة الاستخباراتية والأمن الداخلي. من المهم، على الرغم من كثرة الأبحاث باللغات الأجنبية التي استكشفت دور المقاتلين الأجانب في النزاعات، إلا أنه من الواضح أن التفاعل مع الاستجابات الحكومية لهذه القضية كان أقل. علاوة على ذلك، نادراً ما استخدمت الأبحاث المتعلقة بالمقاتلين الأجانب أساليب البحث الاجتماعي النقدي أو حللت بشكل دقيق مفهوم "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" الجديد ودوره في تطوير سياسة مكافحة الإرهاب. وهذه ثغرة في الأدبيات التي ساقطت كثيراً في أغلب الأبحاث ولم يتم معالجتها.

3.1 تهديدات للأجهزة الأمنية والأمن الوطني.

باتت الأجهزة الأمنية تواجه رهانات وتحديات جسيمة في تعقب معضلة العائدين ورصدهم، خاصة في ظل غياب قواعد بيانات موحدة وضعف التنسيق الاستخباراتي بين الدول في جانب تبادل المعلومات و التنسيق الأمني ويتفاقم هذا التعقيد عندما يحرص بعض المقاتلين على إخفاء هوياتهم أو الدخول إلى بلدانهم الأصلية عبر مسارات الهجرة غير القانونية، ما يخلق ثغرات قد تمكن عناصر متطرفة من التسلل دون رقابة فعالة (UNODC, 2018).

2.3 انعكاسات العودة المقاتلين الارهابيين على المجتمع المحلي.

فعلى الصعيد المجتمعي الأوسع، تُعدّ عودة المقاتلين تحدياً شاملاً، إذ ينظر إليهم غالباً بوصفهم مصدر تهديد مستمر، الأمر الذي يقوّض الثقة الاجتماعية ويغذي الخوف والرفض. وقد يؤدي هذا المناخ إلى اتساع الفجوة بين العائدين والمجتمع المضيق، بما يزيد من احتمالية الانعزال أو الارتباط مجدداً بالشبكات المتطرفة. (Renard, 2020) كما يثير هذا الوضع نقاشاً واسعاً حول مدى جاهزية المؤسسات الاجتماعية لاستيعاب هذه الفئة وآليات الموازنة بين حق الإدماج وضمان الأمن المجتمعي.

3.3 قضايا الإدماج وإعادة التأهيل.

يشكل الإدماج الاجتماعي أحد أعقد التحديات المرتبطة بعودة المقاتلين، إذ تواجه كثير من الدول صعوبة في تطوير برامج تأهيل شاملة تضم التعليم، التدريب المهني، والدعم النفسي والاجتماعي. كما يظل مصير النساء والأطفال العائدين من بؤر الصراع سؤالاً مفتوحاً: هل يُعامل معهم كضحايا أم كأطراف متورطة؟ (Vidin³o & Hughes, 2015). وتُظهر الخبرات الدولية أنّ نجاح الإدماج مرهون بقدرة الدولة والمجتمع المدني على تصميم برامج متكاملة تستجيب للاحتياجات الفردية، وتُعزّز في الوقت ذاته مناعة المجتمع ضد التطرف.

وتظهر هذه الأبعاد بوضوح أنّ ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا تختزل في بعدها الأمني، بل هي معضلة اجتماعية وإنسانية تترك آثاراً ملموسة على الأسرة والمجتمع، وتثير تحديات متشابكة في ما يخص الإدماج وإعادة التأهيل. ومن ثم فإن تجاهل هذه الأبعاد يسهم في إعادة إنتاج التطرف والعنف.

4. نحو فهمٍ مزدوجٍ للمعضلة ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

إنّ مواجهة ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يمكن أن تُنجز عبر المقاربات الأمنية وحدها، كما أنّ الاختصار على الحلول الاجتماعية والإنسانية يظلّ غير كافٍ. فالمعطيات الراهنة تفرض اعتماد مقاربة مزدوجة تتكامل فيها الأبعاد الأمنية والاجتماعية، بما يتيح تحقيق توازن دقيق بين مقتضيات حماية الأمن القومي ومتطلبات الإدماج المجتمعي وتبرز أهمية هذا المحور في سعيه إلى صياغة فهم شامل لهذه الإشكالية يتخطى التصورات الاختزالية التي تحصر العائدين إمّا في صورة «قنابل موقوتة» أو كـ«ضحايا» يحتاجون إلى الرعاية، ليتجه نحو رؤية مركّبة تدرك أنّ هذه الفئة قد تمثّل في الوقت ذاته مصدر تهديد وفرصة لإعادة التأهيل.

أنّ اختلال التوازن بين هذين البعدين يؤدي غالباً إلى نتائج معاكسة؛ فالتشدد الأمني المحض قد يفاقم النزعات المتطرفة والانغلاق، بينما قد يسهم التساهل الاجتماعي غير المنظم في إعادة إنتاج دوائر العنف. وعليه، تبرز ضرورة تبني مقاربة متكاملة تركز على تشريعات صارمة، وإجراءات استخباراتية دقيقة، وبرامج شاملة للتأهيل النفسي والاجتماعي، بما يقلّص المخاطر الأمنية ويهيئ في الوقت نفسه أرضية لإعادة بناء الثقة داخل المجتمع.

وتفترض المقاربة المزدوجة أنّ ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست مجرد معضلة أمنية صرفة ولا قضية اجتماعية⁴ خالصة، وإنما هي نتاج تفاعل ديناميكي بين منظومات الضبط والوقاية (الأمن، الاستخبارات، القضاء، الحدود) ومنظومات الرعاية والتماسك (الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني، برامج التأهيل). ومن ثمّ، فإن أي سياسة فعّالة ينبغي أن تُصمّم في إطار «هندسة سياسات» متعددة المستويات، تجمع بين الضبط الوقائي القادر على تقليل المخاطر القصوى، والمرافقة الاجتماعية التي تحدّ من جاذبية التطرف وتعيد بناء الروابط والهوية الإيجابية (Neumann, 2016).؛ (Renard, 2020).

ويقوم الفهم المزدوج على أربعة مرتكزات مترابطة:

- (1) تقييم المخاطر على أساس فردي بدل الافتراضات الجمعية، إذ لا يشكل العائدون كتلة متجانسة، وتختلف درجات خطورتهم بحسب التاريخ القتالي، الشبكات، القناعات الراهنة، والقدرات التقنية.
- (2) الالتزام بدولة القانون من خلال ملاحقات قضائية تستند إلى أدلة، واعتماد تدابير بديلة عند تعذر الإثبات، مع ضمانات حقوق الإنسان خصوصاً للنساء والأطفال (UNODC, 2018)
- (3) إدارة الحالات Case Management عبر خطط فردية تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، التكوين المهني، الإحالة التعليمية، والإرشاد الديني الرشيد، مع مراجعة دورية لمؤشرات التقدم أو الانتكاس (Cook & Vale, 2018).

- (4) تعزيز التساند بين الدولة والمجتمع من خلال قنوات موثوقة للتبليغ والمرافقة تقلل من الوصم وتزيد الثقة، بما يمنع إعادة إنتاج عوامل الهشاشة التي غدّت التجنيد في المقام الأول.
- ويقتضي الدمج المؤسسي إنشاء خلية دائمة متعددة القطاعات (الداخلية، العدل، الشؤون الاجتماعية، التعليم، الصحة) لتوحيد البيانات وتنسيق التدخلات. تبدأ الدورة بعملية فرز مبكر تُحدّد ثلاثة مسارات: التقاضي والاحتجاز لمن تثبت جرائمهم، بدائل مراقبة لمن يُقدّر مستوى خطورتهم بالمتوسط، ومسار حماية وإعادة تأهيل للأطفال والتابعين. داخل المؤسسات العقابية، تتحول السجون من «بيئة عدوى أيديولوجية» إلى فضاء تأهيل منظم يمنع انتشار شبكات التجنيد، عبر برامج تفكيك السرديات المتطرفة، العلاج المعرفي-السلوكي، والإرشاد الديني المؤسسي. خارج السجون، تُدار حالات الإفراج المشروط برقابة ذكية (زيارات ميدانية، متابعة رقمية مشروعة، مؤشرات التزام) مترافقة مع دعم معيشي ومهني يقلل من دوافع العودة إلى الشبكات (Barrett, 2017)؛ (Europol, 2020).

5. توصيات عملية للسياسات العامة لمواجهة ملف عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب:

1. تعزيز الإطار التشريعي عبر تجريم الالتحاق والتدريب والدعم اللوجستي خارج الحدود، وتنظيم أدلة المصادر الرقمية وسلاسل الحيازة، وتمكين القضاء من أوامر تحفظية مرنة مع رقابة قضائية مع إعطاء صلاحيات واسعة لرجال الضبطية القضائية دون إهمال ملف حقوق الإنسان.
2. ترقية التعاون الاستخباراتي والأمني بين الأجهزة الأمنية من خلال منصات مشتركة لتبادل بيانات العائدين ومؤشرات السفر المريب وقواعد المقارنة البيومترية وربطها بإنذارات حدودية فورية.

3. بناء برنامج وطني لإعادة التأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعتمد خططاً فردية زمنية، يشمل علاج الصدمات، محو الأمية الرقمية، تدريباً مهنيًا سريع الاندماج، وإعادة إدماج أسري بإسناد اجتماعي.
4. حماية الفضاء الرقمي عبر وحدات لرصد محتوى التجنيد وإجراءات «خفض الوصول» بالتعاون مع المنصات الرقمية، بالتوازي مع إنتاج سرديات بديلة تقوّض بريق العنف وتستثمر أصواتاً مجتمعية موثوقة.
5. تحسين حوكمة المجتمع المحلي بتأهيل المرشدين الاجتماعيين والمعلمين والأئمة الرسميين على آليات الإحالة المبكرة ومنع الوصم (Cook & Vale, 2018)، وإشراك جمعيات الضحايا في صياغة الآليات و التدابير الوقائية لترسيخ قيم العدالة والذاكرة.
6. تطوير أمن حدود ذكي يعتمد تقييم مخاطر متعدد الطبقات يدمج سجلات السفر والأنماط المالية والآثار الرقمية، مع تحديد مسارات إنسانية واضحة للنساء والأطفال تراعي مصلحة الطفل الفضلى.

معايير القياس والتقييم:

تُلزم هذه المقاربة باعتماد مؤشرات نتائج بدلاً من مؤشرات المدخلات: نسب الإدانة المبنية على أدلة، معدلات الانتكاس بعد 12-24 شهراً، نسب الالتحاق بالتعليم والعمل بين المفرج عنهم، زمن الاستجابة الاستخبارية للإنذارات عبر الحدود، ومستوى⁶ الثقة المجتمعية المقاس عبر مسوحات دورية (Europol, 2020). كما يتعين نشر تقرير سنوي للشفافية يوازن بين متطلبات السرية والحق العام في التقييم.

خريطة تنفيذ مرحلية:

- على المدى القصير (6-9 أشهر): تشكيل الخلية المشتركة، اعتماد بروتوكول موحد لتقييم المخاطر، إطلاق مسارات خاصة بالأطفال والتابعين، وبناء وحدات الرصد الرقمي.
- على المدى المتوسط (12-24 شهراً): توسيع برامج السجون وإعادة الإدماج المجتمعي، إبرام اتفاقيات تبادل بيانات مع الشركاء الإقليميين، وإنشاء مختبر سياسات للسرديات البديلة.
- على المدى الطويل (2-3 سنوات): تأسيس التمويل، إدماج المناهج الوقائية في التعليم، وتطوير قدرات جمع الأدلة للجرائم عبر الحدود.

يكشف الفهم المزدوج أنّ تقليص المخاطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يتحقق بالقوة العمودية وحدها ولا بالرعاية الأفقية بمعزل عن غيرها؛ بل عبر تزاوج مؤسسي يحوّل الردع الذكي إلى مدخل لإعادة

بناء الروابط التي مَزَقها العنف. وعندما تُقاس السياسات بنتائجها على أمن الأفراد وتماسكهم – لا بعدد القوانين أو المؤتمرات – يمكن القول إن الدولة نجحت في تحويل «ملف العائدين» من مصدر تهديد دائم إلى فرصة لترميم العقد الاجتماعي.

إن التصدي لخطر ظاهرة العائدين يعني معالجة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التطرف العنيف، و استيعاب أفضل للظاهرة في ظل تنامي النزاعات الطائفية التي لم تُحل، أو الشعور باستغراب هوياتي و اتباع نهج شامل، يتضمن تدابير لمعالجة الأسباب الهيكلية والدورية لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك التهميش والتمييز، وسوء الإدارة، وانعدام الآفاق الاجتماعية والاقتصادية، والصراعات الكامنة حيث يشمل ذلك، وقبل كل شيء، تفكيك الخطاب الإرهابي، مع تطوير مبادرات وبرامج تعزز التسامح والحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان. من جانبها، و تبني استراتيجية فعالة لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب، و اعطاء الأولوية للتعليم والإعلام والاتصال، مع التركيز على رفع مستوى الوعي العام والتشاور مع المجتمع المدني و اصحاب الدين المعتدلين، وخاصةً القادة الدينيين، الذين يُعدّ دورهم أساسيًا في مواجهة الخطاب المتطرف.

الخاتمة:

تُعدّ ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر التحديات تعقيدًا التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، بالنظر إلى تشابك أبعادها الأمنية والاجتماعية والإنسانية. وتبرز الدراسة أنّ هذه الظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا تختزل في كونها معضلة فردية تخص افرادا عادوا من مناطق النزاع و يؤر التوتر إلى أوطانهم، بل هي أزمة بنيوية تُظهر ضعف المنظومات الأمنية والاجتماعية على حدّ سواء. فمن ناحية أولى، تفرض هذه العودة تهديدات مباشرة على الأمن القومي بسبب الخبرات القتالية والاتصالات التنظيمية والقدرة على التأثير في المحيط الاجتماعي التي يمتلكها العائدون. ومن ناحية ثانية، تعكس هذه الظاهرة صعوبة المجتمعات في معالجة قضايا الإدماج وإعادة التأهيل، إلى جانب التحديات المرتبطة بالوصم الاجتماعي والرفض المجتمعي لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتكشف الدراسة في العناصر المركزية للتحليل أنّ الإطار النظري للظاهرة يبرز جذورها التاريخية والمعرفية، بدءًا من تجربة أفغانستان الميرية في ثمانينيات القرن الماضي وصولًا إلى الحربين السورية والعراقية، بما أظهرته من حركية عابرة للحدود تقوم على توظيف الأيديولوجيا والشعور بالظلمية السياسية والفضاءات الرقمية. كما يتضح أنّ الأبعاد الاجتماعية تمثل رهانا لا يقل أهمية عن البعد الأمني، إذ تتحمل الأسر و العائلات تبعات نفسية واجتماعية عميقة، فيما يواجه المجتمع المحلي صعوبة في قبول العائدين في ظل مخاوف متكررة من إعادة إنتاج الفكر المتطرف العنيف. وعلى المستوى الأمني والعملياتي، يظهر بجلاء أنّ قصور التشريعات والقوانين وضعف تبادل و تنسيق المعلومات لبن الأجهزة الاستخباراتية وصعوبة إثبات الجرائم المرتكبة خارج الحدود عوامل تزيد من حجم التهديد وتجعل معضلة العائدين مصدر قلق دائم للأمن الوطني للدول المستقبلية.

وانطلاقاً من هذا التحليل المتكامل، تخلص الدراسة إلى أنّ فهم الظاهرة يقتضي تجاوز المقاربات الأحادية والضيقة، سواء أكانت أمنية بحتة أم اجتماعية عامة، لصالح مقاربة كاملة وشاملة تحمل كل الأبعاد الاجتماعية والفكرية والأمنية والنفسية والاعلامية توازن بين مقتضيات الردع والوقاية من جهة، ومتطلبات الإدماج وصون النسيج الاجتماعي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يطرح المقال مجموعة من السياسات العملية أبرزها: تعزيز الإطار القانوني لملاحقة الجرائم العابرة للحدود، وتطوير برامج التأهيل النفسي والاجتماعي للعائدين، وتفعيل التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات، واعتماد استراتيجيات للتواصل المجتمعي تحد من الوصم الاجتماعي وتتيح فرص إدماج إيجابية.

لقد أدت الحروب والصراعات المسلحة في العراق وسوريا مخاوف لدى المجتمع الغربي ودولهم بشأن " عودة المقاتلين الأجانب". ورغم قلق الدول إزاء دور هؤلاء الأفراد في الصراعات التي ينضمون إليها، إلا أن قلقها الرئيسي يتعلق بالتهديد "الإرهابي" المتصور الذي يُشكّلونه عند عودتهم. وقد أدى هذا الخوف إلى تطور في مجال صنع السياسات الدولية، حيث يُشار إلى المقاتلين الأجانب غالباً باسم "المقاتلين الإرهابيين الأجانب". يُقدّم نقدٌ جوهريٌّ مستوحى من النظرية النقدية لتسليط الضوء على مختلف الإشكاليات المتعلقة بمصطلح "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، ولحثّ صانعي السياسات على مقاومة استخدامه تبرهن الدراسة على أهمية هذه المعضلة و كيفية التعامل معها من خلال إظهار كيف ان التهديد الإرهابي مازال متواجد لحد الساعة و التطوير الجاري للعمل العالمي المنسق لمكافحة الإرهاب. وتوصلت الدراسة تحديداً بأن قرار مجلس الأمن رقم 2178، المتفق عليه عام 2014، يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتطبيق قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني لمكافحة التهديد القادم من عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأثر السلبي لهذه القوانين على حقوق الإنسان. وأن المؤسسات مثل الأمم المتحدة بحاجة إلى ضمان بناء الأدوات القانونية الجديدة لمكافحة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان وليس منظور الأمن أولاً إذا أردنا أن نحقق الالتزامات بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب عبر الوطني بشكل كامل.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ التعامل مع ملف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين يستلزم إرادة سياسية واضحة، وتنسيقاً مؤسسياً واسعاً، ومشاركة فاعلة من المجتمع المدني، بما يحقق توازناً بين مواجهة المخاطر الأمنية وحماية القيم الإنسانية. فالمعضلة الحقيقية لا تكمن في عودة هؤلاء الأفراد بحدّ ذاتها، بل في الكيفية التي تُدار بها هذه العودة بما يحمي المجتمعات من التهديد ويمنع في الوقت ذاته إعادة إنتاج عوامل التطرف والعنف. ومن هذا المنطلق، يرتبط نجاح الدول والمجتمعات المستقبلية عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بقدرتها على وضع استراتيجية متوازنة تحول هذا التحدي إلى فرصة لإعادة ترميم العقد الاجتماعي وتعزيز الأمن والاستقرار على المديين المتوسط والبعيد.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

- 1-Barrett, R. (2017). Beyond the Caliphate: Foreign fighters and the threat of returnees. The Soufan Center.
- 2-Bouzar, D. (2017). Comment sortir de l’emprise djihadiste?. Paris: Éditions de l’Atelier.
- 3-Byman, D., & Shapiro, J. (2014). Becoming a foreign fighter. Washington, DC: Brookings Institution.
- 4-Conway, M. (2017). Determining the role of the internet in violent extremism and terrorism: Six suggestions for progressing research. *Studies in Conflict & Terrorism*, 40(1), 77–98.
- 5-Cook, J., & Vale, G. (2018). From Daesh to “Diaspora”: Tracing the women and minors of Islamic State. International Centre for the Study of Radicalisation.
- 6-Europol. (2020). European Union terrorism situation and trend report (TE-SAT 2020). The Hague: Europol.
- 7-Hegghammer, T. (2010). Jihad in Saudi Arabia: Violence and pan-Islamism since 1979. Cambridge: Cambridge University Press.
- 8-Hegghammer, T. (2013). Should I stay or should I go? Explaining variation in Western jihadists’ choice between domestic and foreign fighting. *American Political Science Review*, 107(1), 1–15.
- 9-Malet, D. (2013). Foreign fighters: Transnational identity in civil conflicts. Oxford: Oxford University Press.
- 10-Malet, D. (2015). Foreign fighter mobilization and persistence in a global context. *Terrorism and Political Violence*, 27(3), 454–473.
- 11-Neumann, P. (2016). Radicalized: New jihadists and the threat to the West. London: I.B. Tauris.
- 12-Renard, T. (2020). Returnees: Who are they, why are they (not) coming back and how should we deal with them? Egmont Institute.

United Nations. (2015). Resolution 2178 (2014) on foreign terrorist fighters. -13
New York: United Nations.

14-United Nations. (2017). Report of the Secretary-General on the threat posed by
ISIL (Da'esh) to international peace and security. New York: United Nations.

15-UNODC. (2018). Foreign terrorist fighters manual for judicial training institutes
South-Eastern Europe. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

16-Vidino, L., & Hughes, S. (2015). ISIS in America: From retweets to Raqqa.
Program on Extremism, George Washington University.